

التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري

لقريعي هشام طالب دكتوراه
جامعة الجزائر 3

قصار الليل جلال طالب دكتوراه
جامعة عنابة

Résumé :

La région du Sahel est une zone vitale et une profondeur stratégique pour l'Algérie, Parce qu'il représente l'une de ses extensions géopolitiques les plus importantes basées sur l'ouverture naturelle (Frontières géographiques) où il ouvre jusqu'à quatre frontières terrestres des États côtiers Ce qui fait parler de la sécurité nationale de l'Algérie en terme d'insuffisance si cela ne serait pas pris en

considération, parce que c'est une source de menaces sécuritaires les plus importantes qui puisse touché le pays.

L'instabilité sécuritaire dans la région du Sahel africain a récemment fait de la sécurité nationale des moments décisifs, de nombreux spécialistes en sécurité ont classés ce défi extérieur parmi les plus difficiles que l'Algérie moderne a connu depuis son indépendance, vu la complexité et la difficulté de la situation dans la région du Sahel depuis le début de la crise au nord du Mali et après la chute du régime de Mouammar Kadhafi en Libye et ses graves répercussions sur la région en raison du grand vide sécuritaire causé par cette dernière d'une part. et du poids que la Libye avait possédé dans le contrôle de l'équation de sécurité dans la région d'autre part, en arrivant à La menace du terrorisme international et son alliance avec les réseaux du crime organisé, toutes ces menaces font de l'État Algérien un obstacle face a ces menaces qui rendent la sécurité nationale en jeu, et c'est que nous aborderons dans cette étude en s'appuyant sur la nature de ces menaces et de montrer comment ils affectent la sécurité nationale algérienne en tenant compte la corrélation entre la sécurité et la stabilité au Sahel et la sécurité nationale algérienne

الملخص:

يعتبر الجوار الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي مجالا حيويا وعمقا استراتيجيا بالنسبة للجزائر، ذلك أنه يمثل أحد أهم امتداداتها الجيوسياسية، التي تقوم على الانفتاح الطبيعي (الحدود الجغرافية) حيث تفتح على أربع حدود برية لدول ساحلية، ما يجعل الحديث عن الأمن الوطني للجزائر منقوصا إذا لم يُلتفت إلى هذا الفضاء الفسيح الذي بات مصدر الأهم الأخطار الأمنية.

فالوضع الأمني الغير مستقر التي تشهده منطقة الساحل الإفريقي مؤخرا جعل من الأمن الوطني يشهد لحظات مفصلية، حيث صنفه الكثير من الباحثين والدارسين المتخصصين في الشؤون الأمنية كأخطر تحدي خارجي تشهده الدولة الجزائرية الحديثة منذ استقلالها، بالنظر إلى تعقد وتشابك المسألة الأمنية في منطقة الساحل، بدءا من اندلاع الأزمة في شمال مالي، وسقوط نظام معمر القذافي في ليبيا وما خلفه من تداعيات خطيرة على المنطقة، بسبب الفراغ الأمني الكبير الذي خلفه هذا السقوط بالنظر للوزن والثقل التي كانت تحظى به ليبيا في ضبط معالم المعادلة الأمنية في المنطقة، وصولا إلى تهديد الإرهاب الدولي وتحالفه مع شبكات الجريمة المنظمة، كل هذه التهديدات تجعل من دولة الجزائر، باعتبارها دولة تماس بمثابة الحاجز في وجه هذه التهديدات، ما يجعل أمنها الوطني على المحك، وهو ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى طبيعة هذه التهديدات الأمنية بالإضافة إلى تبيان كيفية تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، وذلك عن طريق إبراز علاقة الارتباط الوثيق بين الأمن والاستقرار في منطقة الساحل و الأمن الوطني الجزائري.

مقدمة

من بين عديد المواضيع التي تأثرت في حقل العلاقات الدولية، بالتغيرات التي طالت المفاهيم والمسلمات الأساسية بعد نهاية الحرب الباردة "الأمن الوطني" إذ لم يبق مجاله محددًا بحدود الدولة الوطنية - وإنحفظت على مكانتها المحورية - بفعل ما لحق الحدود من مرونة جعلت منها خطوطًا مائعة بعد أن كانت حدودًا مانعة، ما انعكس ذلك سلبًا على الأمن الوطني، بحيث لم يعد يتحدد بمحددات ذات طبيعة وطنية بحتة بل تعداها إلى أخرى عبر وطنية، وعليه فإن بحث مسألة الأمن الوطني الجزائري ما كان له أن يبقى على هامش هذه التحولات الجديدة التي مست مفهوم "الأمن"، ما يحتم من ضرورة النظر إلى الامتدادات الجيوسياسية التي تفتتح عليها الجزائر لما لها من تأثير مباشر على أمنها الوطني(1).

فالجزائر وبحكم موقعها الجغرافي الذي أتاح لها الانفتاح على "الساحل الإفريقي" لا يمكن أن تتغافل عن هذا الامتداد الحيوي في بناء أمنها الوطني، خصوصًا ما تشهده هذه المنطقة مؤخرًا من بروز لتحديدات جديدة وتنامي لأخرى قديمة على غرار أزمة فشل الدولة والتراعات الأثنية (أزمة الطوارق) والتدخل العسكري في كل من ليبيا وشمال مالي (فوضى انتشار السلاح)، بالإضافة إلى تحالف شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة في شكل حلقة مترابطة، كل هذا زاد من ارتفاع سقف التهديدات مما ساهم في تعقيد المسألة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مما ألزم الدول المجاورة والمحيط بالمنطقة وعلى رأسها الجزائر التدخل والمعالجة الاستباقية لمشاكل المنطقة انطلاقًا من شعار أفرقة الحلول والاعتماد على النفس في مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة والتي أصبح الانتشار سمة مميزة لها

وعموما سنتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل في طبيعة تلك التهديدات التي تقف وراء المشكلة الأمنية في المنطقة وبيان تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، كما سنتطرق إلى أهمل استراتيجيات المنتهجة من طرف الجزائر للتكيف مع طبيعة هذه التهديدات واختبار مدى نجاعتها.

أولاً واقع الساحل الإفريقي

لعل من المناسب قبل تناول أبعاد الموضوع أن نتعرض للساحل الإفريقي بالدراسة الأولية تكون بمثابة مفتاح لحقيقة الموضوع وإمكانية أخذ لمحة عامة عنها لأجل تبيان أهمية المنطقة.

1- التعريف بالساحل الإفريقي:

- التعريف الجيوسياسي

منطقة الساحل الإفريقي هي ذلك المجال الجغرافي الواقع بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أكبر صحاري العالم التي ورد بخصوصها عدة تسميات مثل: "حزام الساحل" أو "الساحل الإفريقي" أو "الشاطئ" أو "حدود الصحراء الكبرى"(1)

- التعريف الجغرافي

ويطلق على ذلك الحيز الجغرافي وسط إفريقيا و الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر.

- التعريف الشامل:

ويشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء فهي تمتد من البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلسي غربًا شاملة بالتالي: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وكثيرًا ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو، نيجيريا بل وحتى جزر الرأس الأخضر.(2)

2- الأهمية الجيوبوليتيكية للساحل الإفريقي

يكتسي الساحل الإفريقي أهمية كبيرة، فيمتاز بموقعه الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها، ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية القارة، هذا بجانب ما تتمتع به من ثروات طبيعية ومعدينة وتوجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة مثل الألماس، النحاس، اليورانيوم، والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والضخمة وهناك مخزون هائل من الذهب

والحديد والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل تشاد واحتياطات خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب100 مليون، وكذلك تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولًا بعد نهر النيل

والكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع وهو صالح للملاحة في ما بينكونوروسا و بماكو في فصل المطر وكذا نهر السينغال السادس من حيث الطول والخامس من حيث المساحة، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه(3).

(3)- الأهمية الاستراتيجية للساحل الإفريقي على الجزائر

يمثل الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للأمن الوطني في الجزائر، ولا يمكن بأي حال إهمال أهميته وإغفال مكانته من خارطة الامتدادات الجيوسياسية للجزائر التي تقتسم حدودها الجنوبية أكثر من 2837 كلم ما يمثل نسبة: 44.7 بالمائة من مجموع حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي (الصحراء الغربية، موريتانيا، مالي، والنيجر، من دون احتساب الحدود مع ليبيا)

فلئن تكون قد أنتجت كثافة إقامة الجزائريين واكتظاظهم بالمدن الشمالية من البلاد، وربما اختلاف لون الأغلبية منهم عن لون البشرة الإفريقية إحساسا بالانتماء إلى الفضاء المغاربي والمتوسطى والوطن ولو بدرجات متفاوتة من الشعور بالتقارب أكثر من إحساسهم بانتمائهم الإفريقي، فإنه لا يمكن تجاوز حقيقة كون الجزائر بلدا إفريقيا، بل هو البوابة الشمالية لإفريقيا وأحد أهم أعمدة وأركان ثالوثها الموصوف بالاستراتيجي (الجزائر - مصر - جنوب الصحراء) وأكبر بلدانها مساحة بعد أن تم تقسيم السودان إلى دولتين(4).

ثانيا- طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي (مقارنة جيو أمنية لمنطقة الساحل الإفريقي)

ليس من السهولة بحال، رصد الاكراهات والتهديدات الأمنية التي تحوم حول منطقة الساحل الصحراوي، غير أن ملاحظتها العامة، تعطي جملة من التهديدات يمكن رصدها في ما يلي

1)- افتقار المنطقة للمناعة الأمنية: بحكم نزاعاتها الاثنية المتراكمة التي جعلتها على شاكلة "قوس أزمت"، فهناك اضطرابات السودان (جنوبه، دارفور حاليا)، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا. ناهيك عن الاضطرابات الأمنية للمنطقة الناجمة عن الكوارث الإنسانية بفعل الحروب الداخلية أو البينية مثل (نزوح اللاجئين من الصومال وإريتريا إلى السودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا و "كوت ديفوار نحو منطقة الساحل، التي أصبحت نقطة فاصلة للهجرة والعبور إلى شمال القارة الإفريقية(5).

(2)- إشكالية تنامي الظاهرة الإرهابية والتطرف بالمنطقة

برزت الظاهرة الإرهابية في أفريقيا بشكل واضح مع تسعينيات القرن الماضي مع بداية احتراق القاعدة لمناطق في أفريقيا وتحديدًا في السودان أين أقام أسامة بن لادن لفترة هناك ثم ظهور الجماعات المسلحة في الصومال بين 1993 م القادمة من إقليم "أوغادين" وبعدها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي وصولا إلى تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتروانيا(6).

وعلى هذا فإن ما يجري في الساحل الأفريقي هو امتداد طبيعي لمفهوم الظاهرة الإرهابية في العالم لكن ونظرا لتضاريس المنطقة الوعرة فإن الجماعات التي تنقل نقاط بين نشاطها تتفادى الدخول في أي مواجهات مسلحة من أي طرف لأنها ترى أن مهمتها تكمن في اعتماد أسلوبا لاختطاف وتلقي الفدية مقابل الإطالة عمر الإرهاب في جهات عديدة بما فيها الساحل الإفريقي(7).

ويؤكد كاني أن انتشار التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء هو نتاج تضافر العديد من العوامل، من أبرزها تردي الأحوال المعيشية في الدول الأفريقية، والتدخل الأجنبي السافر في شؤون القارة، وانتشار الجماعات التبشيرية بشكل كثيف، وسهولة التنقل بين الدول وبعضها البعض، والاحتكاك بمجموعات جهادية كثيرة خارج الإقليم في أفغانستان والسودان وغيرهما، هذا علاوة على الطبيعة الداخلية، الاقتصادية والعرقية والقبلية، للعديد من الدول التي تشجع على إفراز تنظيمات متشددة، في كل من موريتانيا والجزائر ونيجيريا ومالي وبقية الدول المجاورة في الغرب والوسط.

ولهذا يرى كاني أن الشبكات الجهادية تمتد من أقصى الساحل الإفريقي بالغرب إلى أقصى الساحل الإفريقي في الشرق، حيث انتشار التنظيمات الجهادية في الصومال ومنطقة القرن الإفريقي، والتي كانت أولى المناطق التي شهدت تدخلات خارجية ودولية لمكافحة الإرهاب في القارة الأفريقية.

وحالياً يتغلغل في قارة أفريقيا خمس مجموعات إرهابية مسلحة شديدة الخطورة، ولديها صلات بتنظيم القاعدة، وهي: "بوكو حرام" في نيجيريا، و"القاعدة في المغرب الإسلامي" شمال الصحراء الكبرى، وحركة "الشباب المجاهدين" الصومالية، وحركة "أنصار الدين" السلفية الجهادية في مالي، وحركة "التوحيد والجهاد" في غرب أفريقيا(8).

حيث كان لهذا الانتشار ارتدادا استراتيجيا وأثرا مباشرا على الجزائر، فضلا على التدهور الأمني وتصاعد حدة النشاط الإرهابي المتصل بمختلف النشاطات الاجرامية المتاخمة لحدودها الوطنية، فان الاتصال الهيكلي والعضوي لمختلف هذه الأعمال بالجماعات الارهابية النشطة والمتمركزة قيادتها بالجزائر، ما كان له الا أن يزيد من رفع درجات انعكاسها وتأثيرها على ترتيبات ومتطلبات بناء أمنها الوطني(9).

ومما يعزز أيضا من خطورة هذه التحديات هو: ضعف القدرة التكيفية لدول المنطقة في ظل تواضع القدرات العسكرية الوطنية وكذلك وهن الرقابة الحدودية والإدارة الأمنية لأراضيها الشاسعة، ناهيك عن تواضع الفاعلية الاقتصادية لدول المنطقة، التي انجر عنها تفشي الفقر والفساد، الذي شكل بيئة مناسبة لظهور خلايا إرهابية بالمنطقة، بعضها مازال نائم وكانت محصلته حراك إرهابي عبر وطني، أفرو مغربي مهدد لأمن المنطقة ككل.

3- نزاع الطوارق

لا تعتبر الأقلية الترقية، المتواجدة في جنوب الجزائر (25000 ألف نسمة) تهديدا أمنيا لها، بحم أن النوايا الانفصالية غير مطروحة لديهم، لكن تبقى هذه الأزمة من بين أقدم وأعقد التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر على مستوى الجبهة الساحلية، بحكم اندلاع الأزمة في شمال مالي سنة 1990 وتحديدا في كيدال، جاو، طومبوكتو، ودخول المنطقة في حالة مزمنة من اللاستقرار(10).

إن تواجد مثل هذه الأزمات على الحدود الصحراوية الجزائرية، في ظل العلاقات التي تربط الأقليات الترقية في كل منطقة الصحراء الكبرى، وعزوف الحكومات المركزية عن التدخل في حالة الأزمات الغذائية التي تمس الأقلية الترقية حيث امتنعت الحكومة النيجيرية عن السماح لنداءات المساعدة التي أبلغها إياها الطوارق في شمال النيجر(11)، جعل السلطات الجزائرية في حالة قلق دائم على أمنها الإقليمي في الجبهة الساحلية هذه المخاوف الأمنية التي يمكن حصرها في المستويات التالية

المستوى الأول: إمكانية انتقال المطالب الانفصالية إلى طوارق الجزائر

على الرغم من أن الجزائر لم تشهد أي تهديد أمني من طرف الأقلية الترقية في الصحراء الجزائرية، حتى في أوج مراحل الأزمة الأمنية الا أن إمكانية وصول العلاقات بين طوارق الجزائر والحكومة المركزية إلى مرحلة التوتر أو الانسداد لأي سبب من الأسباب قد يؤدي كما أدى في الجارتين مالي والنيجر إلى ازدياد روح العداء تجاه السلطة المركزية بسبب قوة الإحساس بالتهميش، وعلى هذا الأساس تتأسس المخاوف الجزائرية في هذا المستوى مع إمكانية ظهور حركات مسلحة ذات مطالب انفصالية بين طوارق الجزائر.

المستوى الثاني: إمكانية التحالف بين الحركات الترقية المسلحة والشبكات الإرهابية:

ترتبط المخاوف على هذا المستوى، بالحركات الترقية المسلحة في مالي والنيجر على الخصوص التي لم تتوصل إلى أرضية ترضي مطالبها مع سلطاتها المركزية، حيث لازالت التفاعلات المسلحة تقوم من فترة إلى أخرى، على الرغم من اتفاقية السلام الموقعة بين طوارق النيجر والحكومة النيجيرية، ولا تزال هذه التفاعلات تنتج حالات لا إنسانية دافعة إلى الهجرة، فمنذ بداية النزاع بين الطوارق والسلطة المركزية في النيجر سنة 2007 هجر حوالي 11000 ترقى موقعهم الاصلية نحو المنطقة الجبلية في شمال أغاز ولم يعودوا الى مواطنهم الأصلية إلا مع بداية فتور النزاع سنة 2009 (12).

لطالما صورت الحكومة المالية للمجتمع الدولي الحركات الترقية المطالبة بحقوقها على أنها هجمات إرهابية، وهو الأمر الذي استاء منه كثيرا الثوار الطوارق، حيث صرح "ابراهيم باهانغا" قائلاً:

إننا لسنا من القاعدة ولا نتعاطف معها، لأننا أصحاب قضية والحكومة الجزائرية تدرك ذلك تماما وقد اتفقنا معها على تعقب أي جماعة للقاعدة في منطقتنا، وأننا لن نسمح باستغلال منطقتنا في أعمال إرهابية.

وعلى هذا الأساس تتركز المخاوف الجزائرية على أمنها الإقليمي، في جبهته الساحلية من إمكانية التدخل الأجنبي، سواء كان هذا التدخل عسكريا بذرائع إنسانية، أو بحجة مكافحة الإرهاب لان تصنيف أقلية الطوارق على أنها تنظيم إرهابي يعني بالضرورة تواجدا عسكريا أجنبيا في الصحراء الجزائرية.

4- إشكالية الجريمة المنظمة والهجرة السرية

تعتبر الجريمة المنظمة ظاهرة خطيرة تهدد الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي، وتمثل هجوما مباشرا على السلطة السياسية والتشريعية والاستقرار داخل الوطن، بل تتحدى سلطة الدولة نفسها وهي تهدم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وتضعفها مسببة فقدان الثقة في العمليات الديمقراطية، وهي تخل بالتنمية، حيث تشهد منطقة الساحل تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها مثل: التهريب (السجائر) المتاجرة بالأسلحة، المتاجرة بالبشر، تبييض الأموال، غير أن المتاجرة بالمخدرات تبقى هي الأخطر والأسرع نموا وانتشارا، كمحصلة لكون منطقة الساحل هي نقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل "الهيروين" "الكوكايين" من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل وعبر منطقة المغرب العربي ومنطقة شمال إفريقيا ككل (13).

وهو ما أكدته الخبر الفرنسي في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية "ألان أنيل" خلال المحاضرة التي ألقاها، بمركز البحوث الاستراتيجية والأمنية حول مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي عام 2012 التي أشار فيها إلى أن منطقة الساحل قد تحولت إلى منطقة عبور حقيقية للمخدرات التي حوالي 80 بالمائة من مداخلها تم تبييضها بسهولة في دول المنطقة التي لم يدرج قادتها قضية مكافحة المخدرات ضمن أولوياتها، بالنظر إلى المشاكل العديدة التي يعانون منها بما أدى إلى تغول شبكات المتاجرة بالمخدرات بعد نسجها للعديد من العلاقات مع عناصر من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي لتوفير الحماية لها، خصوصا في منطقة شمال مالي التي أصبحت هذه الشبكات الإجرامية تستعمل مداخلها لشراء الأسلحة والمتاجرة بها لاسيما في ظل تزايد الصراعات فيما بينها (14).

هذا وتعتبر الهجرة غير الشرعية كذلك أحد أهم التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي نظرا لارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة، حيث تعاني الجزائر من تداعيات هذه الظاهرة باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي، النيجر، وتشاد، حيث تقدر الأرباح التي تجنيها الجماعات المتخصصة في تهريب الأفراد من بلدانهم الأصلية لأسباب سياسية، اقتصادية، واجتماعية... إلى ما يقارب 35 مليار دولار سنويا وهناك حملة دولية بقيادة الدول المتطورة في أوروبا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير شرعية القادمة من دول الساحل الإفريقي (15).

ثالثا- استراتيجيات الجزائر في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل

عملت الجزائر على توظيف كل الخيارات المتاحة خدمة لمصالحها القومية، سواء بالاعتماد على استراتيجيات وسياسات دولانية بالاتجاه نحو جهود جهوية وإقليمية، بهدف التكيف واحتواء هذه التحديات.

1- الطرح الجزائري لمعالجة الأزمات في منطقة الساحل.

يعتمد الطرح الجزائري على مقارنة تنموية شاملة تركز على:

تطبيق منطق الاعتماد المتبادل بين متغيرين أساسيين يتمثلان في: الأمن والتنمية وجعلها متدخلان بينيا في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تفعيل عملي وواقعي لمفهوم التنمية المحلية المستدامة وتصدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المحلية ينطوي على أبعاد ومقاربات مرتبطة بمختلف مجالات الحياة الإنسانية: اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا... كما يرتبط أيضا بتدخل الدولة بجانبها فواعلا أخرى مثل المنظمات الغير الحكومية و منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

2- مقارنة للتعاون الأمني ضمن منطقة الساحل

قاعدة التعاون الدولي هي قائمة بطبيعة الحال على أساس معادلة اقتسام الأعباء والمنافع، فواقع الحال يثبت أن قدرات دول الساحل هي جد محدودة باستثناء دولة الجزائر، وهو ما يعني أن بلادنا بصفتها الدولة المحورية في المنطقة، سوف تتحمل ثقل أعباء ضخمة أكثر من غيرها لإنجاح المسعى التعاوني قصد الحيلولة دون فلتان الوضع الأمني، فمقاربة التعاون الأمني القائم في المنطقة يعطي لنا في حركيته الميدانية، أن القيادة السياسية في

بلادنا وسلطانها الأمنية والعسكرية ترصد المشهد الأمني بدقة متناهية في أبعاده الإقليمية والدولية ويتجلى ذلك من خلال الترتيبات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي وضعتها بلادنا بمعية شركائها في المنطقة لاحتواء مصادر التهديد القائمة والمحتملة.

- احتضان الجزائر للملتقى دولي خاص بمكافحة الإرهاب في بلدان شمال وغرب إفريقيا (فيفري 2006) تحت إشراف مركز الدراسات الاستراتيجية لإفريقيا، التابع لوزارة الدفاع الأمريكية والمركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب الذي تحتضنه الجزائر والتابع للاتحاد الإفريقي.

- انشاء دول الجزائر، موريتانيا، والنيجر ومالي (أفريل 2010) هيئة قيادة أركان مشتركة مقرها في غمراسات وقد تم تعزيزها بمركز استعلامات في الجزائر.

- استضافة الجزائر للندوة التشاورية (09-2011) التي شكلت المنطلق لتحديد مبادئ الشراكة والتعاون الأمني والتنمية بين دول المنطقة وشركائها.

الخلاصات والاستنتاجات:

تمحورت هذه الدراسة حول معالجة إشكالية مدى تأثير الوضع الأمني غير المستقر في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري وتوصلت بعد الدراسة والتحليل إلى النتائج التالية:

من الجليّ شدة تأثير الجزائر بمجريات الأمور في منطقة الساحل الإفريقي، وإن منشأ هذا التأثير بالأساس هو نتاج لعدة عوامل من بينها القرب الجغرافي والانفتاح الكبير التي تفتح عليه الجزائر على منطقة الساحل. ما جعل من حدودها البرية على قدر كبير من الإنكشاف أمام تعدد مصادر التهديدات الأمنية في المنطقة وتعقد مستوياتها وبالتالي كانت انعكاساتها ذات ثقل وتداعياتها كانت بالغة الأثر على الأمن الجزائري. ويمكن القول أن تأثير الجزائر بمجريات الأمور في منطقة الساحل الإفريقي مثلما بيّناه عبر فصول هذه الدراسة: أخذ في التطور من مستهل عقد التسعينيات بفعل مجموعة من المتغيرات المحلية الإقليمية والدولية وكذا بسبب الميزة التي أصبحت تُمتاز به التهديدات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة

فالوضع الأمني غير المستقر في منطقة الساحل الإفريقي بفعل قوة وتعاضم التهديدات الأمنية في المنطقة بدءاً من أزمة فشل الدولة، ونزاع الطوارق في كل من شمال مالي والنيجر وتحالف شبكات الإرهاب والجريمة المنظمة في شكل حلقة مترابطة وصولاً إلى التدخل العسكري في كل من ليبيا وشمال مالي وما أعقبه من انفلات أمني في المنطقة، يُثبت فعلاً ارتباط أمن الجزائر الوثيق بما يحدث في جوارها الجغرافي بدليل الأحداث التي شاهدها الجزائر مؤخراً كحادثة اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين الأربعة، من أصل سبعة في مدينة غاو بشمال مالي والهجوم الإرهابي التي تعرضت له قاعدة الحياة البترولية في عين أمناس ونزوح الآلاف من اللاجئين الفارين من أتون الحروب الدائرة في شمال مالي إلى الجزائر، ضف إلى ذلك كميات السلاح الكبيرة التي ضبطت على الحدود الجنوبية للجزائر كلها مؤشرات تؤكد على أن الأمن الجزائري سيشهد لحظات مفصلية وسواجيه رهانات وتحديات كبيرة في المستقبل القريب.

+التوصيات:

- إن موضوع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بالرغم من عديد الدراسات التي تطرقت إليه يبقى دائماً بحاجة إلى تفعيل الدراسات، الأبحاث والملتقيات العلمية على مستوى الجامعات ودوائر الفكر.

- ضرورة نقل المعرفة الاستراتيجية من الدوائر العسكرية المتخصصة إلى منابر النقاش والبحث العلمي مما يساهم في خدمة الاستراتيجية الأمنية الوطنية.

- إن منطق استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية لا يزال يلعب أدوراً أساسية في التأثير على مجرى التفاعلات السياسية الدولية، ومقولة كلاوزفيتس الشهيرة أن: "الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى" لا يزال صدها قوياً لدى القوى النافذة في المسرح الدولي، الأمر الذي يحتم على دولة الجزائر أن تقيم بناء وتطوير دفاعاتها الوطنية وقواتها العسكرية بشكل يتوافق ووزن الدولة وقدرتها الجيوسياسية حتى تضمن حصولها على معادلة الوقاية والدفاع.

- كما أن مسألة تكيف قاعدة دستورية، وعقيدة أمنية بشكل يسمح للجيش الجزائري حق التدخل خارج نطاق الحدود الإقليمية للدولة أصبح أكثر من حتمية، وتتمليه جملة من الظروف والمعطيات من بينها أن جل التحديات الأمنية تتواجد خارج حدود الدولة الجزائرية مما يجعل من جل استراتيجيات الوقاية والمكافحة الوطنية منقوصة وغير فعالة

مراجع الدراسة

- (1)- أحسن العايب، التعاون الأمني في منطقة الساحل، محاضرات الثقافة العامة (2012)، ص365.
- (2)- منصور لخضاري، الساحل الإفريقي وبناء الأمن الوطني في الجزائر، مديرية الاتصال الاعلام والتوجيه (وزارة الدفاع الوطني) الجزائر، ص1.
- (3)- أمحمد بوقوق، التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، جريدة الشعب، العدد 14466، جانفي 2008.
- (4)- طريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص88.
- (5)- منصور لخضاري، مرجع سابق، ص59.
- (6)- أحسن العايب، التعاون الأمني في منطقة الساحل، مرجع سابق، ص369.
- (7)- بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، ص99.
- (8)- جمال أوكيلي، تنمية الساحل حتمية لا مفر منها، جريدة الشعب، عدد 15072 ديسمبر، 2000، ص03.
- (9)- مادي إبراهيم كانت، الإرهاب الإفريقي، ماذا يجري في منطقة الساحل والصحراء، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات متوفر على الرابط التالي: <https://futureuae.com/ar/Activity/Item/61>
- (10)- منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص65.
- (11)- Marie-Jo DemanteCrise, développement local et décentralisation dans la région de Gao (Mali), Afrique contemporaine N215 2005, p197.
- (12)- FerdaousBouhleb-Hardy, Yvan Guichaoua, Abdoulaye Tamboura, Crises au Niger et au Mali .
- (13)- أحسن العايب، التعاون الأمني في منطقة الساحل، مرجع سابق، ص370.
- (14)- أحسن العايب، المرجع نفسه.
- (15)- يوسف داود وكوريس، الجريمة المنظمة، الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2001، ص80.